أثر المنظمة العالمية للتجارة

على التكتلات الاقتصادية الإقليمية والاقتصاد العالمي

خالد غازي سالم الهاجري

طالب بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل

جامعة أسوان

رجب محمد حنفي

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة البيئية، جامعه العريش.

حرب أحمد البرديسى

أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، أسيوط.

الملخص:

تتجه السياسات الاقتصادية المعاصرة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول، وتسمح منظمة التجارة العالمية بانسياب السلع والخدمات دون عوائق مما يؤدي إلى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي للدولة المصدرة وللدول الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية، ولذلك فإن عملية تخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدمات تفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما تطرح تحديات كبيرة أمام بعض الدول النامية.

وفى إطار هذه المنظمة والمفاوضات التى سبقتها توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمى نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتنبى غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى مما دفع بالاقتصاد العالمى نحو العولمة والاندماج.

وتوصل البحث إلى :

١-أن الدور الذى لعبته منظمة التجارة العالمية فى إخراج الاقتصاد العالمى من حالة الركود من خلال تحرير وزيادة حجم التجارة الخارجية ، يبقى لصالح القوى الاقتصادية الفاعلة فى الاقتصاد العالمى (الولايات المتحدة ، وأوربا ، واليابان) .

٢-لكى تكون التكتلات الاقتصادية نواة ودافعًا للنظام الجارى العالمى ، يجب أن تكون تلك التكتلات قوية بدرجة كافية لإلزام أعضائها بما ورد فى اتفاقياتها والدفاع عن مصالحهم.

٣-أن التصدى لعولمة الاقتصاد ما بعد منظمة التجارة العالمية إن كان ممكنا للدول الصناعية التى تتعامل مع الاقتصاد العالمى من موقع قوى ومؤثر فإنه يصعب بالنسبة للدول النامية بسبب ضعفها فى الاقتصاد العالمى والخلل العميق فى موازينها الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، الاقتصاد العالمى ، التكتلات الاقتصادية.

Summary:

Contemporary economic policies tend to more openness and adoption of the philosophy of comparative advantage, which is characterized by each country specific economic viable allows it to produce goods and services prices and better quality than other countries, and allow the WTO goods and services without barriers to flow, leading to the growth and prosperity of the market economy This would lead to the optimal use of global resources. Therefore, the process of easing barriers and customs restrictions and removing obstacles that limit the growth of trade exchange and services opens up new horizons for economic cooperation between developing countries or for some developing countries.

Within the framework of this organization and the negotiations that preceded it, international trade relations expanded and the global economic system intertwined as a result of the removal of customs and geographical barriers to the movement of goods and services between countries and the increase in the flow of capital. The world economy towards globalization and integration.

The research reached:

1- The role played by the World Trade Organization in pulling the world economy out of recession through liberalizing and increasing the volume of foreign trade, remains in the interest of

the economic forces active in the world economy (the United States, Europe, and Japan).

2 - In order for economic blocs to be the nucleus and a driver of the global current system, those blocs must be strong enough to bind their members to what is stated in their agreements and defend their interests.

3- Addressing the globalization of the economy after the World Trade Organization, if it is possible for the industrialized countries that deal with the world economy from a strong and influential position, then it is difficult for the developing countries because of their weakness in the world economy and the deep imbalance in their international economic balances.

مقدمة

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن تتمثل فى حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدى العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهى مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التى أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة ، وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية WTO

وتتناستق مع معطيات النظام الدولى الجديد الذى يتسم بهيمنة النظام الرأسمالى بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمى[١].

ويشهد العالم تعاظمًا كبيرًا لبرامج التكامل الاقتصادي، مترافقًا بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسية المنظمة لتحرير العلاقات التجارية والمالية فيما بين مختلف بلدان العالم . فقد لجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء لهذه المنظمة ١٥٠ دولة، ويُعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بذلك من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرًا لما لهذا التكامل من آثار إيجابية ومكاسب اقتصادية، تتأتى من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة ، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها، وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان فضلًا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصادياتها، كما تلجأ الدول لهذه التكتلات كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعولمة[٢].

(١)أسامة عبد المجيد، **منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية، ١٩٩٩، ص٣٢.

(٢)كامل بكرى، **الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢، ص٣٢.

وقد حظى موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بأهمية لدى الاقتصاديين والسياسيين وذلك لأن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة أدت إلى نظام اقتصادى جديد وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التى ساهمت فى قيام نظام اقتصادى عالمى شديد التعقيد.

مشكلة البحث :

لم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غير ملامح الاقتصاد العالمى من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة التى تضم ١٤٢ دولة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى الحديث الذى يتسم بهيمنة النظام الرأسمالى بمبادئه وآلياته، وتسعى الدول المنتمية إلي هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية ، نظرًا لاحتدام التنافس بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية الكثافة بالاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وغيرها، وبعدما ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، فقد أدى ظهور هذا الكم الهائل من التكتلات الاقتصادية مما أدى إلى ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقا

لأحكامها، وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة،، وانطلاقًا من هذا أثيرت مشكلة البحث فى التساؤل التالى وهى: ما آثر المنظمة العالمية للتجارة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية والاقتصاد العالمي؟.

ويتفرع من التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

١–ماهية المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية؟

٢– ما هو التكتل الاقتصادي الدولي ، وأهم اتجاهاته؟

٣–ما هى انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي؟

٤–ما آثر المنظمة العالمية للتجارة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الاقتصاد العالمي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

١–التعرف على المنظمة العالمية للتجارة.

٢-معرفة أتجاهات التكتلات الاقتصادية وطبيعية العلاقة بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث مو من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقتصادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى دور العولمة في تسريع حركية الدول نحو إقامة هذه التكتلات والنظر في مستقبلها وتطورها في إطار العولمة.

فرضيات البحث:

١-أن المنظمة العالمية للتجارة تمثل الحل الأمثل لمساعدة أي تكتل في التقدم، ما لم تتم مخالفة قوانينها المسيطرة.

٢-إن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية، تستعد فيها دول العالم، لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليزها من مختلف المصادر سواء كانت كتبا أو مجلات متخصصة أو دراسات أو مواقع إلكترونية

الدراسات السابقة:

أظهرت دراسة زياد زنبوعة (٢٠٠٣)[٣] أن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية عبارة عن تكتلات اقتصادية دولية أو منظمات أو مؤسسات اقتصادية متعددة الجنسية تنشئها وتسيطر عليها الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك لتحقيق طموحاتها فى فرض النموذج الغربى "النيوكلاسيكية" فى اقتصاد السوق على الساحة الدولية، ومن أهم هذه الجامعات منظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية والاتحاد الأوروبى وصندوق النقد والبنك الدوليين.

(٣)زياد زنبوعة، تحرير التجارة الدولية كاحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية الدولية والقانونية ، جامعة تشرين ، المجلد ٢٥، العدد ٦، ص ٨١-١٠٠.

وقد تناولت مفهوم جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة الدولية كأحد أساليبها الترغيبية حيث أن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية تجبر البلدان النامية على تحرير التجارة بشكل كلى وبالتالى التوجه مباشرة نحو اقتصاد السوق وإضعاف دور القطاع العام والتخلى عن دور الدولة الاقتصادى والسياسى ، كل هذا من أجل تحقيق الهيمنة على البلدان النامية والاقتصاد العالمى والتحكم به وامتلاك مصادر ثرواته.

جاءت دراسة عبد الرحمان روابح(٢٠١٣)[٤] لتبحث دور التكامل الاقتصادى فى حركة التجارة الدولية فى ظل التحديات الاقتصادية الراهنة آخذين فى ذلك التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى، كحالة دراسية وذلك من خلال التعرض إلى التكامل الاقتصادى على المستوى التنظيرى والتنظيمى ، ثم تسليط الضوء على حركة التجارة الدولية فى ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة وأخيرا الدراسة التحليلة للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تداعيات الأزمة المالية العالمية خلفت آثار كبيرة

(٤)عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية فى إطار التكامل الاقتصادى فى ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجى (٢٠٠٠-٢٠١٠)، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٣.

جدًا أدت إلى ضعف الدور الذى يؤديه التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى فى تفعيل حركة التجارة الدولية الخليجية.

توصلت دراسة فوزية كرم(٢٠١٥)[٥] إلى أن التطورات التى تجرى فى العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية من شأنها أن تشكل تكتلات اقتصادية إقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم، الذى هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث أن التكامل الاقتصادى أصبح اليوم وسيلة متفقًا عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية باعتبارها الوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب المستخدمة، ومن أجل بناء تكتلات اقتصادية بين الدول النامية تستطيع أن تواكب روح العصر فإن الأمر يتطلب تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات والتقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية والعمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية.

(٥) فوزية كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعاكستها على الدول النامية، **مجلة العلوم السياسية** ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

أوضحت دراسة شريط عابد (٢٠١٧) [٦] أنه بالرغم من الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية، إلا أننا نسجل عودة انتشار التكتلات الإقليمية، وأصبحت الغالبية العظمى للدول المتقدمة والنامية الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة تنتمى على تكتل إقليمى أو على عدة كتلات فى آن واحد.

وهدفت دراسة عائشة خلوفى (٢٠١٨)[٧] إلى اعتبار ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكبر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه خاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مراحل تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها كما هو حال الاتحاد الأوروبى، فلم تعد التكتلات حكرًا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه وإنما انتشرت فى جميع مناطق العالم وبمختلف الأشكال ، وأيا كان شكل التكتلات فإن لها تأثير واضح على جوانب حركة التجارة الدولية، ويهدف هذا البحث إلى إبراز هذا التأثير من خلال التطرق إلى هذه الجوانب التى تتمثل فى حرية التجارة على المستوى العالمى، اتجاهات التجارة الدولية، والتوزيع الجغرافى، ومحاولة إسقاط هذه

(٦)شريط عابد، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** ، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، العدد١٠، ٢٠١٧.

(٧) عائشة خلوفى، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادى الإقليمى على حركة التبادل التجارى الدولى : دراسة حالة الاتحاد الاوربى ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد ١١ ، ٢٠١٨ .

الجوانب على حالة الاتحاد الأوروبى الذى وصل على مراحل متقدمة من عملية التكتل مما يجعل تأثيره على تجارة الدول الأعضاء وغير الأعضاء واضح.

يقسم هذا البحث أربع محاور هى :

المحور الأول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة العالمية.

المحور الثانى: التكتلات الاقتصادية واتجاهاتها.

المحور الثانى: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي.

المحور الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الاقتصاد العالمي

المحور الأول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة العالمية.

لقد شهد الاقتصاد العالمي الحديث عدة تطورات في القرن العشرين أهمها انعقاد مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٤٤ فى الولايات المتحدة الأمريكية

والذي كان من بين نتائجه ظهور اتفاقية الجات (GATT) والتي تم التوقيع النهائي عليها في ٢٠ اكتوبر ١٩٤٧ وأصبحت سارية المفعول منذ أول يناير ١٩٤٨ [٨].

وقد كان الغرض من قيام هذه الاتفاقية وضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركتها، ومن أجل توسيع نطاق هذه الاتفاقية فقد عرفت تطورًا خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٤ حيث أسفر المؤتمر المنعقد ١٩٩٤ عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر أقوى مؤسسة اقتصادية ومالية بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويمكن اعتبارها أداة من أدوات العولمة تهدف إلى توسيع دائرة التبادل الحر على الصعيد العالمي.

أولًا- منظمة التجارة العالمية.

١)تعريف منظمة التجارة العالمية

للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف أهمها:

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحوي كافة الإتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة

8(الاتفاقية General Agreement on Tariffs and Trade)والتجارة الجمركية للتعريفات العامة.

الأورجواي"[٩]، فهي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة".

أن منظمة العالمية التجارية هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمية، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنه يتم إتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات بإتفاق الآراء، أي أن هذه المنظمة لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للمفوضين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، فلا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء، والقرارات في هذه المنظمة تتم بمشاركة جميع الأعضاء، وبما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها[١٠].

(٩) تعتبر جولة الأرغواي من أهم جولات الغات على الإطلاق، ذلك لأن النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الجولة سوف تؤثر تأثيرًا كبيرًا على مستقبل التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الجولة تاريخية لأنها على الجولة التي تمخض عنها ولادة الغات الجديدة ١٩٩٤ وذلك تمييزًا لها عن الغات الأصلية لسنة ١٩٤٧.

(١٠) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الإنضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٥٧، ٥٨.

هى منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية".

٢) مهام منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية، بين دول العالم، ووظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية بين الأطراف المشاركة وأداء المهام الرئيسية لها بناء على عدد من المبادئ المتفق عليها.

وقد حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجواي الموقعة في مراكش، فيما يلي:

١- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات الملحقة بهما في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

٢- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والسهر على إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

٣-تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، وهذا تحت إشراف المجلس العام للمنظمة.

٤-مراقبة وفحص السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف إظهار مدى احترام الدولة العضو لالتزاماتهما، كتحرير تجارتها من القيود والرسوم الجمركية، ويشرف على مهمة الفحص المجلس العام للمنظمة(١١).

٥-تطبيق قرارات تسوية المنازعات، حيث تعتبر قرارات وتوصيات جهاز تسوية المنازعات بعد الاستئناف واجبة التنفيذ، وعلى جميع الأطراف بذل كل الجهود للمساعدة على تنفيذها، وفي حالة التزام الدولة الخاسرة بقرار اللجنة، أو قرار مجلس المنظمة في

(١١)أحمد حشيش، عادل، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠، ص٥٤.

حالة الاستئناف يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن ترجع إلى مجلس منظمة التجارة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة(١٢).

٣)المبادئ التى تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة:

يستند النظام التجاري متعدد الأطراف على الليبرالية التي تتحقق بإقصاء التمييز والتقليص الفعلي للحواجز التجارية التي تؤدي إلى عرقلة المبادلات الدولية للسلع والخدمات، لكن تحرير المبادلات قد يؤدي أحيانا إلى خلل هيكلي في بعض الأسواق، لذلك سمحت المنظمة العالمية للتجارة باللجوء إلى إجراءات الحماية التجارية التي حددتها.

١-مبدأ النفاذ الحر إلى الأسواق:

ويتحقق ذلك بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات، وتوفير المناخ التنافسي الملائم الذي يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق والمناطق التجارية، بغية الارتقاء بدرجات الكفاءة، وتحقيق تخصيص أمثل للموارد العالمية، والتوزيع العادل للثروات والدخول.

(١٢)فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية**، القاهرة، مكتب مدبولي ، ٢٠١٥، ص٢٢.

ولتحقيق هذا المبدأ توصلت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى وضع جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، كاتفاقية التجارة في السلع الزراعية واتفاقية السلع المصنعة واتفاقية الملابس والمنسوجات وغيرها من القواعد والإجراءات الكثيرة المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية، والتي وردت ضمن اتفاقيات عديدة أهمها الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ ٧٤ ، الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية، الاتفاق المتعلق بتراخيص الاستيراد، الاتفاق حول إجراءات فحص البضائع قبل الشحن، الاتفاق حول المعايير الفنية، الاتفاق المتعلق بالمعايير الصحية(١٣).

٢-مبدأ عدم التمييز :

ويقصد بهذا المبدأ أن كل عضو في المنظمة لابد أن يطبق نفس المعاملة التجارية على السلع والخدمات المتماثلة مهما كان مصدرها، ويتجسد ذلك بتحقق المبادئ التالية:

أ -مبدأ المعاملة الوطنية:

ويقصد به أنه لا يحق لأي دولة متعاقدة اللجوء للقيود غير الجمركية كالضرائب والرسوم أو الإجراءات الفنية بغرض حماية منتجاتها الوطنية، بمعنى أنه يجب على كل دولة متعاقدة أن تطبق على المنتجات المستوردة من الدول الأخرى المتعاقدة نفس المعاملة

(13)Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London : George Allen And Unwin Ltd . 1999,p99

السارية على المنتجات الوطنية، وبذلك يمنع هذا المبدأ أي شكل من أشكال الدعم للمنتج المحلي.

ب -مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

ويقصد به أنه إذا منحت دولة متعاقدة (أي عضو في الجات) لمنتج من بلد ما – سواء متعاقد أو غير متعاقد – ميزة أو معاملة تفضيلية تتعلق بالتعريفات الجمركية أو رسوم أخرى متعلقة بالتجارة الخارجية، أو ما يرتبط بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل التجارة الخارجية أو أية إجراءات أخرى لها ارتباط بالتجارة الدولية، فلابد لهذه الدولة أن تمنح هذه المعاملة بشكل تلقائي لجميع البلدان المتعاقدة دون قيد أو شرط[١٤].

ج- استثناءات من تطبيق مبدأ عدم التمييز:

هناك حالات تعفى منها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الالتزام بهذا المبدأ، ومن أهمها:

- التكتلات الإقليمية حيث يستثني أعضاء الاتحادات من تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية، أي أنه يسمح للدول الأعضاء في هذه الأشكال التكاملية ألا تمنح المزايا المتبادلة فيما بينهما للدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

(14)Olivier Blin, "L'Organisation Mondiale du commerce", (Paris : Ellipses, 1999), P. 21.

- الإجراءات المتعلقة برعاية الأخلاق والآداب العامة، وحفظ الأمن الوطني، وحماية التراث الوطني.
- الإجراءات الخاصة بحماية الصحة العامة وحفظ حياة الإنسان والحيوان والنبات.
- التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة وحماية البيئة[١٥].

د- مبدأ الشفافية:

أى أن يتم الاعتماد على التعريفة الجمركية إذا دعت الضرورة إلى تقييد التجارة الدولية وعدم الاعتماد على القيود غير التعريفية أي القيود الكمية والسبب في تفضيل الطريقة الأولى على الثانية هو أن الأولى تكون مدرجة بجداول التزامات كل دولة، وبالتالي فهي معروفة للجميع ويسهل تحديد آثارها على التجارة الدولية، أما القيود الكمية فلا يمكن

(١٥)عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤، ص٣٢٦.

التعرف على الآثار المترتبة علة فرضها وعلى مقدار الحماية للمنتج المحلي الناتج عن فرضها [١٦].

٣- مبدأ الحماية التجارية:

يعترف النظام التجاري متعدد الأطراف بوجود حالات تتطلب فرض الحماية من الممارسات التجارية التي تؤثر سلبًا على الأسواق الوطنية نظرًا لتجاوز قواعد التجارة والإخلال بمناخ المنافسة التجارية النزيهة، لذلك تمت المصادقة على ثلاث اتفاقيات تحدد إجراءات الحماية المسموح بها.

أ)إجراءات الوقاية:

يحدد هذا الاتفاق القواعد العامة لتطبيق إجراءات الوقاية على الواردات المتدفقة إلى السوق المحلي، ومعنى ذلك حماية الصناعة الوطنية بفرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات من الإصابة بالعجز.

وقد منح اتفاق الوقاية الدولة التي تصاب بأضرار جسيمة ناتجة عن زيادة وارداتها من منتج معين بصورة مفاجئة، حق حماية اقتصادها من هذه الأضرار، عن طريق اتخاذ

(١٦)جميلة معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، **رسالة ماجستير**، فرع اقتصاد التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة٢٠٠٤، ص٢٥.

إجراءات تقييدية لمعالجة أو وقف الضرر الخطير، بشرط ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض الواردات عن مستواها خلال السنوات الثلاث السابقة.[١٧].

ب) اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية

تعرف الاتفاقية الدعم على أنه أية مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أية هيئة عامة لمؤسسة اقتصادية، سواء كانت هذه المساهمة في صورة تحويل مباشر للأموال كالقروض أو ضمانًا القروض، أما بشكل غير مباشر كتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة على المؤسسة مثل الضرائب أو الرسوم الجمركية، كما يأخذ الدعم شكل تقديم خدمات أوسع باستثناء البنية الأساسية.

وبناءا على هذا التعريف تمنع الاتفاقية كافة صور الدعم التي توجه مباشرة للصادرات أو التي تم منحها بغرض التوسع في استخدام السلع المحلية بدلا عن المستوردة.

وقد حددت الاتفاقية ثلاثة أنواع للدعم، أولها الدعم المحظور الذي يقدم لتفضيل استخدام السلع المحلية على المستوردة أو لزيادة صادرات منتج معين، النوع الثاني هو الدعم القابل لاتخاذ إجراء وهو الدعم الذي يسبب ضررًا للصناعة المحلية لعضو لأخر، أو يبطل أثر المزايا المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها الأعضاء الآخرون في

(17)Géraud Guibert, « L'Organisation Mondiale du commerce, continuité, changement et incertitudes », Politique étrangère, N° 3/94, P .808.

اتفاقية الجات .أما النوع الثالث والأخير فيتمتثل في الدعم غير القابل لاتخاذ إجراء ومن أمثلته الدعم العمومي غير المرتبط بسلعة أو مشروع أو صناعة معينة والدعم المقدم إلى برامج البحث والتطوير على أن لا تغطي المساعدة أكثر من ٧٥% من تكلفة البحث و ٥٠% من تكلفة التطوير.

أما الإجراءات التعويضية فتتمثل في التدابير المتخذة من طرف العضو لتجنب وقوع الضرر الناشئ عن الواردات المدعمة، كما يمكن أن تقوم الدولة التي ثبت عليها تقديم الدعم باتخاذ إجراء علاجي وذلك بتعويض الطرف المتضرر، والهدف من فرض الرسوم التعويضية هو رفع سعر السلعة المدعمة إلى مستوى السعر السائد ومن ثم يذهب الأثر السلبي للتشوهات السعرية التي يسببها الدعم [١٨].

ج) مكافحة الإغراق:

وذلك بتحديد جميع الإجراءات المضادة للإغراق، بغرض ضبط معنى الإغراق وضبط قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر) وتحديد قيمة المضاد للإغراق وتحديد مفهو الصناعة المحلية المتضررة من الإغراق وكذا تحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق .

(١٨)فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية** ، دار الفؤاد للنشر، ٢٠١٥، ص٤٩.

وقد شكلت لجنة خاصة لمكافحة الإغراق تتشكل من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتجتمع مرتين على الأقل كل سنة[١٩].

ثانيًا– مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي:

١) المكاسب الديناميكية

يحقق الاقتصاد النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد.

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة.

(١٩)عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، القاهرة، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٠، ص١٠٩.

وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج لمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي[٢٠].

٢)المكاسب الساكنة

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

أ) مكاسب في الإنتاج :تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الاستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي

(٢٠)Olivier Blin, "L'OrganisationMondiale du commerce", (Paris : Ellipses, 1999

ب)مكاسب في الاستهلاك :ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية(٢١).

وتأخذ العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي خمسة مجالات أساسية:

١–تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفكري والرخص أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢–تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة

(٢١)عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، **مرجع سابق**، ص٨٧.

الدولية، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة، لتمول قدرا أكبر من الاستثمارات مما يدفع إلى تحقيق النمو.

٣-تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

٤-تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية، إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية

٥-تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدًا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفورات الحجم الكبير، نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير ولاشك أن هذه الاستثمارات ترفع المستوى التكنولوجي في البلد .

فأن التجارة الدولية توفر سبلا أخرى للحصول على المدخرات من الخارج في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة.

المحور الثانى: التكتلات الاقتصادية واتجاهاتها.

تنبع أهمية التكتلات الاقتصادية من ذلك الدور المهم الذى تحتله نظرًا لمجموعة الأسباب والدوافع التى جعلت مختلف دول العالم تتجه إلى الدخول فى تجمعات إقليمية ، فترجع فكرة التكتل الإقتصادي وأساسياته إلى الإقتصادي "جاكوب فاينر Viner"(*) سنة ١٩٥٠، حيث بين أن التكتل هو شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة الحرية أو الحماية(٢٢).

يمثل التكتل الإقتصادي درجًة معينًة من التكامل الإقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المجانسة اقتصاديًا، جغرافيًا، تاريخيًا، ثقافيًا واجتماعيًا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة

(*) جاكوب فاينر (ولد في مونتوريال في ١٨٩٢): خبير اقتصادي كندي، أمريكي الجنسية، قدم إسهامات كبيرة في الإقتصاد الدولي وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية الشركات والمؤسسات، عمل أستاذًا في جامعة شيكاكو وجامعة برنستن، وهو من رواد نظرية المؤسسات وأول من ميز بين منحنيات التكلفة على المدى القصير والمدى الطويل، في عام ١٩٣٧ نشرت له دراسات عديدة في نظرية التجارة الدولية خاصة ذلك الجانب المتعلق منها بالاتحادات الجمركية والتكتلات الإقتصادية.

(٢٢) محمد رئيف مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨٢.

التجارة الدولية البينية، لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول(٢٣).

يعرف "ميردال" مفهوم التكتل أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الإقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الإقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم(٢٤).

ويعرف "بيلا بالاسا Bella Ballassa"(*) التكتل الإقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين

(٢٣) عبد المطلب عبدالمجيد، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، مجموعة النيل العربية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٠.

(٢٤) محمد هشام خواجكية، **التكتلات الإقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٧٢، ص ٣٠.

(*) بيلا بالاسا (ولد في مدينة بودابست في ١٩٢٨): اقتصادي مجري عمل مع الإقتصادي ساموبلسون في نفس المخبر واكتشفا ما يعرف بأثر بالاسا – ساموبلسون، وفي نظريته حول التكامل الإقتصادي في التجارة الدولية سنة ١٩٦١ حدد بالاسا مختلف دراجات التكامل الإقتصادي وكانت له إسهامات كبيرة في هذا التخصص من الإقتصاد الدولي.

الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية[٢٥].

وانطلاقًا من هذه التعريفات يتضح أن التكتل الاقتصادى عملية ليست بسيطة بل هى عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول وبعيدة المدى فى العلاقات الاقتصادية والسياسية كما انها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية فى الاقتصاد الوطنى لأطراف عملية التكامل[٢٦].

وبالتالي يمكن القول أن التكتل الإقتصادي يعبر عن مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي، والتي هي في العادة أربع أو خمس مراحل،

اتجاهات التكتلات الإقتصادية[٢٧]:

(٢٥) بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الإقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠.

(٢٦)إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٥.

(٢٧) إكرام عبدالرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة)، **مرجع سابق**، ص ٤٢.

- الإتجاه الأول : يرى أن التكتل الإقتصادي يتمثل في أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدّول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها .

- الإتجاه الثاني : يرى أن التكتل يأخذ صورة منطقة التجارة الحرة فقط، فيجمع بين دول غير متجانسة اقتصاديًا، كأن يجمع بين دول متقدمة ودول نامية، مثل ما حدث في التكتّل الإقتصادي لأمريكا الشمالية، حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .

- الإتجاه الثالث : يرى أن التكتل الإقتصادي عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

وعموما يمكن القول أن التكتل الإقتصادي هدفه الوصول إلى التكامل الإقتصادي عن طريق دمج الإمكانيات الموزعة ما بين مختلف الدول التي أرادت التكتل، لتُكون نطاقًا مشتركًا تتضاءل فيه القيود والحواجز الجمركية، وغيرها من العوائق التي تقف في وجه التبادل التّجاري، لتحصل من خلاله دول التكتل على مكاسب متنوعة من التجارة الخارجية .

المحور الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي.

من الآثار المتوقع حدوثها نتيجة لدخول المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ وفقًا للدواعي المبررة لإنشائها والمهام الموكلة إليها مع تقدم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية، والتي يمكن أن تتراوح بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، نذكر بصفة عامة:

١–تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي متزايد، و زيادة الدخل العالمي.

٢–زيادة تحفيز دول العالم على تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة.

٣–إلغاء التشوهات في التجارة العالمية نتيجة إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص.

٤–زيادة معدلات التضخيم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعًا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي تمنحه لمنتجيها ومصدريها.

٥-استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تضع حواجز جمركية وتدعم المنتجين لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات المماثلة في الأسواق الدولية.

٦-زيادة معدل النمو في التجارة العالمية بنسب تتراوح بين (٥%-١٢%) بما يعنى زيادة حجم التجارة العالمية بحوالي ٧٤٥ مليار دولار.

٧-استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاج الدول التي كان إنتاجها يواجه عوائق كمية وجمركية من التي تم إلغاؤها أو تخفيضها في إطار اتفاقيات الجات.

٨-ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها معتمدون على الدعم التحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدرتهم التنافسية

٩-الاتجاه نحو الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لكل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، لأن ذلك يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية.

١٠-تزايد الاعتماد المتبادل بماله من مزايا وعيوب، ومن مزاياه زيادة الاندماج على الصعيد العالمي مما يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة تخفف حدة الصراعات الدولية، أما

أبرز عيوبه فهي أنه عند اختلال الاعتماد المتبادل فإن الدول الداخلة في تشابك قوي تنقسم إلى دول تابعة وأخرى مهيمنة[٢٨].

أن درجة استفادة الدول من المنظمة العالمية للتجارة تتحدد بناءًا على إمكانياتها الاقتصادية ودرجة مرونة سياستها الاقتصادية وتعديل هيكلها الإنتاجي لمواكبة الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية المتجددة

المحور الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية والاقتصاد العالمي

١)آثار المنظمة العالمية للتجارة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

على الرغم من النجاح الذي حققته المنظمة العالمية للتجارة في مجالات كثيرة، إلا أن هناك العديد من المشاكل الدولية التي لا زالت عالقة، خاصة مشاكل الدول النامية وإمكانية إدماجها في النظام العالمي الجديد مع تحقيق قدر أكبر من المكاسب، وذلك يشكل مصدرًا هامًا من مصادر عدم الاستقرار في المستقبل .كما أن المشكلة الأكثر خطورة التي يواجهها العالم اليوم، هي ظاهرة التكتل الإقليمي، فعلى الرغم من كون هذا الاتجاه الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة

(٢٨)عاطف السيد، **الجات والعام الثالث**، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، القاهرة، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٢، ص٣٢٦

إلا أنه يتضمن أيضًا إمكانية التصادم بين التكتلات الضخمة المشكلة، واحتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة[٢٩].

والمنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا جزء من النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ومن أجل مواجه التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة باسم المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال التكتلات الاقتصادية الضخمة، يجب على الدول النامية عمومًا والدول العربية خصوصًا تنمية تجارتها البينية وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية لاقتصادياتها على أساس تكاملي، وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية حتى تستمر عملية التنمية وفقا للمزايا النسبية التنافسية[٣٠].

كما أنه من الممكن أن يتحقق نوع من التوازن بين تلك التكتلات، حيث تمتنع كل كتلة عن فرض أي قيود على الأخرى حتى تتجنب المعاملة بالمثل، وفي أي حال فإن موقف الدول النامية في مثل هذه الظروف يعتبر صعبًا للغاية، لأنها من ناحية لا تملك القدرات الاقتصادية التي تؤهلها للانضمام إلى هذه التكتلات الضخمة – فالعضوية فيها

(٢٩) آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١١٩.

(30)Michel Rainelli, le commerce international (Alger : Casbah, 1999), P . 53

ليست مجانية -ومن ناحية أخرى فهي عاجزة عن الاتفاق فيما بينها على إقامة تكتلات خاصة بها تحميها من الآثار السلبية لهذه التكتلات، كما أن المكاسب المحققة من هذه الاتفاقات عمومًا تتحدد وفقًا للوزن النسبي لأطراف الاتفاق[٣١].

وينبغي أن تدرك الدول النامية أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، تكون نقطة انطلاق قوية نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق

وما دامت المعطيات الدولية الجديدة تدفع بقوة نحو التكامل والاندماج المتزايد للشركات، كمطلب للمنافسة، وما دامت البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية فإن الشركات العربية ستواجه أيضا إفرازات الوضع الاقتصادي الجديد، وهنا تبرز مسألة آثار المنافسة الأجنبية غير المتكافئة الناجمة عن تنفيذ ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية، المتعلقة بتحرير المبادلات[٣٢]. ولكي تواجه الشركات العربية هذه المنافسة لابد لها من تقليل نفقات الإنتاج وتحسين نوعية منتجاتها .وهذا يتحقق جزئيًا بفضل اندماج الشركات العربية وكذلك اندماج الأسواق المالية والنقدية العربية، وعمومًا فإن

(٣١)مولة عبد الله، التكامل الاقتصادي، الثابت والمتغير، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٧٩، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢، ص٢٦

(٣٢)إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها :النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، الطبعة الثانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،، ١٩٩٧، ص١١٩.

التوظيف التكاملي للقدرات الصناعية والتجارية والزراعية والمالية والتقنية والبحثية العربية ينطوي بلا شك على مزايا معتبرة، تأخذ في الحسبان المصالح الاستراتيجية للمجموعة العربية ككل في الدرجة الأولى من الاعتبار (٣٣).

٢) آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

إن العالم سوف يحقق إلى حد بعيد مكاسب الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في جولة الأوروجواي، إلا أن المكاسب على المدى القصير تتركز على الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان بينما ستتحمل كثير من الدول النامية آثارًا متباينة تراوحت الآراء بين إيجابيتها وسلبيتها.

لذا نجد أن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري التي تدعو إليها المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل تبني السياسات الاقتصادية الكفؤة لتأهيل الاقتصاد وتعظيم

(33)Philippe Rollet, Spécialisation internationale et intégration européenne, Bibliothèque d'Economie Internationale, 1 (Paris : Economica, 1987), P. 47.

مكاسبه عن طريق رفع مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية لمنظومته المؤسسية والإنتاجية والخدمية في ظل التحولات الاقتصادية والمستجدات الإقليمية والدولية[٣٤].

(أ)الآثار الإيجابية لاقتصاديات الدول النامية:

١–انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وبالتالي انتعاش الإنتاج المحلي، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، كما أن تجارة الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات متعددة.

٢–زيادة إمكانية ارتفاع صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

٣–زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الدول النامية، وذلك ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الخام ومن ثم على مستوى المعيشة.

(٣٤)سليمان المذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، القاهرة :مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩، ص٧٤.

٤-رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجها الدول النامية من الأعمال الأدبية والمؤلفات[٣٥].

(ب)الآثار السلبية لاقتصاديات الدول النامية:

١-الإلغاء التدرجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، للدول النامية، وبالتالي التأثير سلبًا على موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

٢-قد يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد في تكاليف الإنتاج.

٣-اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستساهم في حرمان الدول النامية من حقها في الحصول على التقنية المتطورة وسترفع تكلفة الحصول عليها.

٤-الأثر السلبي لحماية حقوق الملكية الفكرية على اقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا إليها، والاستفادة في هذا المجال ستكون للدول المتقدمة، كما أن

(٣٥)غلاب نعيمة، و زينات الدراجي، **الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد**، ٢٠٠٢، ص٣٤١.

حرية التجارة سيقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة[٣٦].

ورغم ذلك فيمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من الجات ومنظمة التجارة العالمية إذا أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.

الخاتمة

تتجه السياسات الاقتصادية المعاصرة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول، وتسمح منظمة التجارة العالمية بانسياب السلع والخدمات دون عوائق مما يؤدي إلى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي للدولة المصدرة وللدول الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية، ولذلك فإن عملية تخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدمات تفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما تطرح تحديات كبيرة أمام بعض الدول النامية.

(٣٦)محمد قويدري، **الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد**، ٢٠٠٢، ص٣٤٤.

وفى إطار هذه المنظمة والمفاوضات التى سبقتها توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمى نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتنبى غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى مما دفع بالاقتصاد العالمى نحو العولمة والاندماج.

توصل إلى البحث إلى عدد من النتائج:

١-أن الدور الذى لعبته منظمة التجارة العالمية فى إخراج الاقتصاد العالمى من حالة الركود من خلال تحرير وزيادة حجم التجارة الخارجية ، يبقى لصالح القوى الاقتصادية الفاعلة فى الاقتصاد العالمى (الولايات المتحدة ، وأوربا ، واليابان) .

٢-لكى تكون التكتلات الاقتصادية نواة ودافعًا للنظام الجارى العالمى ، يجب أن تكون تلك التكتلات قوية بدرجة كافية لإلزام أعضائها بما ورد فى اتفاقياتها والدفاع عن مصالحهم.

٣-أن التصدى لعولمة الاقتصاد ما بعد منظمة التجارة العالمية إن كان ممكنا للدول الصناعية التى تتعامل مع الاقتصاد العالمى من موقع قوى ومؤثر فإنه يصعب بالنسبة

للدول النامية بسبب ضعفها فى الاقتصاد العالمى والخلل العميق فى موازينها الاقتصادية الدولية.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية:

١) إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها :النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،، ١٩٩٧.

٢) أسامة عبد المجيد، منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية، ١٩٩٩.

٣) آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٦.

٤) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ٢٠٠٢.

٥) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

٦) جميلة معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، رسالة ماجستير، فرع اقتصاد التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة٢٠٠٤

٧) زياد زنبوعة، تحرير التجارة الدولية كاحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية الدولية والقانونية ، جامعة تشرين ، المجلد ٢٥، العدد ٦، ص ٨١-١٠٠.

٨) سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩

٩) شريط عابد، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، العدد١٠، ٢٠١٧.

١٠) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤.

١١) عاطف السيد، الجات والعام الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، القاهرة، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٢.

١٢) عائشة خلوفى، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادى الإقليمى على حركة التبادل التجارى الدولى : دراسة حالة الاتحاد الاوربى ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد ١١ ، ٢٠١٨ .

١٣) عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية فى إطار التكامل الاقتصادى فى ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجى (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٣.

١٤) عبد المطلب عبدالمجيد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، مجموعة النيل العربية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٥) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٠.

١٦) غلاب نعيمة، و زينات الدراجي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، ٢٠٠٢.

١٧) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ، دار الفؤاد للنشر ، ٢٠١٥.

١٨) فوزية كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعاكستها على الدول النامية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

١٩) كامل بكرى، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢.

٢٠) محمد رئيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢١) محمد قويدري، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، ٢٠٠٢.

٢٢) محمد هشام خواجكية، التكتلات الإقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٧٢.

٢٣) مولة عبد الله، التكامل الاقتصادي، الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٩، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢.

٢٤) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الإنضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، ٢٠٠٣.

ثانيًا– المراجع باللغة الأنجليزية:

1-Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London : George Allen And Unwin Ltd . 1999,p99

2-Géraud Guibert, « L’Organisation Mondiale du commerce, continuité, changement et incertitudes », Politique étrangère, N° 3/94, P .808

Michel Rainelli, le commerce international (Alger : Casbah, 1999), P . 53

3-Olivier Blin, "L’OrganisationMondiale du commerce", (Paris : Ellipses, 1999

4-Philippe Rollet, Spécialisation internationale et intégration européenne, Bibliothèque d'Economie Internationale, 1 (Paris : Economica, 1987), P. 47.